

Distr.: General
7 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند لاندفيلد (سورينام)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/66/444، الفقرة ٢). وأُخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢١ و ٣٧ المعقودتين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/66/SR.21 و 37).

ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/66/L.10 و A/C.2/66/L.63

٢ - في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل السودان باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "تنمية الموارد البشرية" A/C.2/66L.10 نصه كالاتي:

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في أربعة أجزاء تحمل الرمز A/66/444 و Add.1-3.



”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

”وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

”وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وإذ تسلم، مع ذلك، بأن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية،

”وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية، لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس النمو والانتعاش الشاملين والمستدامين،

”وإذ تقر بأن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ستواصل تقليص قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي

كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

”وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وضرورة زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - تهيب بالدول الأعضاء أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث إن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي بمثابة الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين شاملين وعادلين ومستدامين؛

٣ - تؤكد ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تواجه تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، ولكفالة أن يضع جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية في الاعتبار؛

٤ - تؤكد أيضا ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وعلى التعليم والصحة وتنمية القدرات، ولا سيما تطوير المهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يركز على التنمية المستدامة؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وعلى اعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة وتعزز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وبخاصة لتخفيف آثار الأزمة ووقاية الناس من الوقوع في براثن الفقر، وتعترف، في هذا الصدد، بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة

الاقتصادية، وتقر بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

٦ - تشدد على ضرورة أن تشمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير للحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب من الرجال والنساء، الذين تضرروا أكثر من غيرهم من الانتعاش المتسم بضعف فرص العمل، وإدماج الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل لزيادة إنتاجيتها، والقيام من خلال ذلك ببذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، ولا سيما الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز لاستقدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة؛

٧ - تشدد على ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش المتسم بوفرة فرص العمل، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وتخفيف الاستثمار الخاص وتعزيز دور مؤسسات ولوائح العمل في الحفاظ على فرص العمل وحماية العمال الذين يشغلون وظائف غير مستقرة في القطاعات غير النظامية؛

٨ - تؤكد على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة وتنمية الأرياف، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز القدرات في مجال الزراعة وتنمية الأرياف؛

٩ - تؤكد أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية العفوية، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل، منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

”١٠ - هيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية التي تتعرض لها مواردها البشرية من جراء وباء الأمراض غير المعدية المتنامي ولفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى؛

”١١ - هيب بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية إضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

”١٢ - هيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجيع المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، حسب الاقتضاء وعلى أساس شروط يتفق عليها؛

”١٣ - تشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرار التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في نفس الوقت إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء انطلاقاً من البلدان النامية؛

”١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تقييماً لإسهام العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

”١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ’القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى‘، البند الفرعي المعنون ’تنمية الموارد البشرية‘.

٣ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ’تنمية الموارد البشرية‘ (A/C.2/66/L.63) قدمه نائب رئيس اللجنة

- فيليب دونكل (لكسمبرغ) بالاستناد إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.10.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/66/L.63 آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدخل نائب رئيس اللجنة شفويا تصويين على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.2/66/L.63 أدرج بمقتضاهما عبارة ”، والدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على تنفيذ“، قبل كلمة ”سياسات“، وحذف كلمة ”الوفاء“ قبل عبارة ”بالتزاماتها“.
- ٦ - وفي الجلسة ٣٧ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.63 بصيغته المصوبة شفويا، (انظر الفقرة ٨).
- ٧ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.63، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.10 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضاً أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفاً من السكان،

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بُذلت على مر السنين، وإذ تسلم، مع ذلك، بأن العديد من البلدان لا يزال يواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوماً في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخصوصاً على التنمية، بالنسبة لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس النمو والانتعاش الشاملين والمستدامين، والمنصفين،

وإذ تقر بأن منافع تنمية الموارد البشرية يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال هيئة أجواء وطنية ودولية تدعم تكافؤ الفرص، والحصول على التعليم، وعدم التمييز، وتهيئة مناخاً مواتياً لإيجاد فرص العمل،

وإذ تقرر أيضا بأن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخصوصا على التنمية لا تزال تضعف قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين تنسم بأهمية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف ولا سيما على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقرر بأن التعليم هو العامل الأساسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية، والمساواة، والتفاهم بين الشعوب، وكذلك في الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقرر أيضا بأن من الضروري لتحقيق هذه الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية والفتيات والنساء والريفيون والأشخاص ذوو الإعاقة.

وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وضرورة مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تهيب بالدول الأعضاء أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث إن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي بمثابة الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين شاملين وعادلين ومستدامين؛

(١) A/66/206.

٣ - تؤكد ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تواجه تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، ولكفالة أن يضع جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية في الاعتبار؛

٤ - تشجع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة ونافسية، وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

٥ - تشدد على الحاجة إلى اعتماد الدول الأعضاء لنهج وآليات شاملة للقطاعات لتحديد احتياجات تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وإلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لتلبية هذه الاحتياجات؛

٦ - تؤكد ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءاً لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ويشمل التعليم، ولا سيما الارتقاء بالمهارات، والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يركز على تنمية القدرات، والصحة والتنمية المستدامة؛

٧ - تشجع الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية واعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات مناسبة أخرى تشمل تعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وتقر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تُحدّد وفقاً للأولويات الوطنية والظروف الفردية للدول الأعضاء يمكن أن توفر قاعدة منهجية للتصدي للفقر والضعف ويمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وتعترف، في هذا الصدد، بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر في هذا السياق بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها إمكانية النظر في تنفيذ سياسات تتفق مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

على القيام بذلك، كما تشجع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على تنفيذ هذه السياسات، وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة التي صدّقت عليها، وتشير إلى أهمية توفير العمل اللائق للجميع، وإيجاد مزيد من فرص العمل الجيد بوسائل منها اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الصحة والسلامة المهنية ومن خلال إقامة علاقات عمل على أساس الحوار الاجتماعي الفعال؛

٩ - **تشدد** على ضرورة أن تشتمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير للحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب من الرجال والنساء والعاطلين عن العمل الذين تضرروا أكثر من غيرهم من الانتعاش المتسم بضعف فرص العمل، ولإدماج الموارد البشرية التي لا تُستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل من خلال اتباع سياسات تعزز تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وبذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، ولا سيما الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز لاستقدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة، في جملة أمور أخرى؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش المتسم بوفرة فرص العمل وتعزيز العمل اللائق، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وتخفيف الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز دور إدارة العمالة ومؤسسات العمل في إيجاد فرص العمل وزيادة مشاركة الفئات الضعيفة، بمن فيهم العمال الذين يشغلون وظائف في القطاعات غير النظامية؛

١١ - **تؤكد** على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة وتنمية الأرياف، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز القدرات في مجال الزراعة وتنمية الأرياف؛

١٢ - **تؤكد** أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية السليمة، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل

الخارجي، ومواءمتها على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيهها إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية التي تتعرض لها مواردها البشرية من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، ولاسيما في أفريقيا، والرامية كذلك إلى منع الأمراض غير المعدية ومراقبتها، الأمر الذي يمثل تحدياً ذا أبعاد وبائية، وأثرها على الموارد البشرية؛

١٤ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية إضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

١٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني على توفير وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وتوفير خبرات فنية من جميع المصادر، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

١٧ - **تشدد** على المساهمات الهامة للقطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغيير، وتشجع على التكامل بين هذه المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

١٨ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية تولى أولوية عليا لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلاً عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار، وتشدد على ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة؛

١٩ - تشجع الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني من قبيل الارتقاء بالمهارات البشرية ومواءمة نظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل وتقوية مؤسسات العمل ولوائحها بهدف تمكينها من التكيف في فترات الانكماش الاقتصادي؛

٢٠ - تشجع الدول القادرة على تطبيق تدابير ترمي إلى تعزيز الانتعاش المتسم بوفرة فرص العمل، أو على النظر في اتخاذ تدابير من هذا القبيل على القيام بذلك، وتشمل وضع سياسات أو حوافز لزيادة إنتاجية العمال وتخفيف الاستثمار الخاص إلى جانب بذل جهود لخفض العجز في الميزانية في الأجل الطويل، حسب الاقتضاء؛

٢١ - تشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل لإزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرار التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في نفس الوقت إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء انطلاقاً من البلدان النامية؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تقييماً لإسهام العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".